

أما الأجزاء فلا يوصف به إلا العبادة فقط فيقال : صوم مجزئ وصلاة مجزئة
أى تكفى ولا يقال رهن مجزئ أى كاف .

جواز النسخ ووقوعه

المسلمون على جواز النسخ عقلا ووقوعه شرعا لم يشذ عنهم إلا أبو مسلم
الأصفهاني .

أما اليهود فقد اختلفوا إلى فرق ثلاث :

الشمعونية الذين منعوا النسخ عقلا وسمعا ، والعنائية الذين أجازوه عقلا
ومنعوه سمعا .

والعيسوية الذين أجازوه عقلا وسمعا ، ولكنهم منعوا أن تكون شريعتهم
منسوخة بشريعتنا .

ويستند الجمهور في جواز النسخ عقلا إلى أن أحكام الله إن كانت تابعة
لمصلحة العبد ؛ فإن هذه المصلحة قد تتغير بتغير الأوقات كاللدواء مثلا يتنفع
به في وقت ويضر في وقت آخر ، وكالطعام ينفع عند الجوع ويضر عند الشبع
فيجب على ذلك أن يتغير الحكم فيحسن الأمر به في حال ، والنهي عنه في
حال آخر ، ولا محال في ذلك عقلا لأنه تابع للمصلحة كما يتغير بتغير
الأشخاص فقد يكون مصلحة لشخص مفسدة لشخص آخر .

كما يستندون في الجواز شرعا إلى قوله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها
نأت بخير منها أو مثلها ﴾ ^(١) فإن هذه الآية صريحة في جواز النسخ شرعا .

وبالنسبة لمن خالف من المسلمين كأبي مسلم فالأمر ظاهر لضرورة موافقته

(١) البقرة : ١٠٦ .